الأمم المتحدة

E/2018/55

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 April 2018
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨ و ١٩٢/٧٠ و ٢٩٩/٧٠، لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي قبل اجتماعه الرفيع المستوى السادس الذي يُعقد كل سنتين والمقرر إجراؤه في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨. والمنتدى مكلَّف باستعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، بإشراك جميع أصحاب المصلحة وتشجيع التنسيق بين الجهات الفاعلة والأنشطة المختلفة. ويعرض هذا التقرير البيانات والمعلومات والتحليلات في ستة مجالات هي: الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع؛ ودعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي؛ وسد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإشراك القطاع الخاص؛ وتحقيق نتائج أفضل من خلال تعزيز الرصد والاستعراض المتعددي المستويات للتعاون الإنمائي.

* قُدِّم هذا التقرير قبل أقل من ١٠ أسابيع من الاجتماع الرفيع المستوى السادس الذي يُعقد مرة كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي بسبب تغيير في تواريخ الاجتماع.

040518 300418 18-05090 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يوفر منتدى التعاون الإنمائي منبرا عالميا لأصحاب المصلحة المتعددين لإجراء حوار سياساتي بشأن التعاون الإنمائي من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبناء الثقة وعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويعمل المنتدى على استعراض اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، بإشراك جميع أصحاب المصلحة وتشجيع التنسيق بين الجهات الفاعلة والأنشطة المختلفة. وهو يشدد على تبادل المعارف والتعلم المتبادل تحقيقا لنتائج أفضل. وتشمل نتائجه إرشادات محددة بشأن التعاون الإنمائي موجهة لصانعي السياسات والممارسين على جميع المستويات. ويسهم بشكل مباشر في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية[(١)].

٢ – ويساعد المنتدى في رسم ملامح الدور الذي يؤديه التعاون الإنمائي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما برح، منذ عام ٢٠١٥، يروج لمفهوم شامل عملي للتعاون الإنمائي يشمل الموارد المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغيير السياسات العامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين[(٢)]. وحظي هذا التأطيرُ المفاهيمي الذي استحدثه المنتدى باعتراف واسع، مما حفز على تبادلٍ منتجٍ أكثر للمعارف والتعلم وعلى تركيز أقوى على النتائج.

٣ – وعرض الاجتماع الرفيع المستوى للمنتدى لعام ٢٠١٦ الواقعَ الجديد للتعاون الإنمائي كما هو وشدد على الحاجة إلى تغيير جذري في طريقة تفكير وعمل الجهات الفاعلة في مجال التنمية. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدمج كلا من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعالج الأسباب الكامنة وراء الفقر والضعف. وقد أدخلَ طموحُ المنتدى وعالميتُه وطابعُه المتكامل طريقة جديدة في التفكير شملت كامل هيكلية التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وعلى غرار ذلك، حفَّزت خطة عمل أديس أبابا، بإطارها الشامل لأصحاب المصلحة المتعددين الرامي إلى حشد وسائل التنفيذ، طريقة جديدة في التفكير.

٤ – ويقدم هذا التقرير بيانات ومعلومات وتحليلات تتعلق بستة من المجالات ذات الصلة في إطار موضوع: ”الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠: بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع“. وعلى هذا النحو، يتناول التقرير المواضيع السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[(٣)] وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[(٤)]. وهو يهدف إلى إثراء مداولاتهما، مقدما في الوقت نفسه الإسهام الموضوعي الرئيسي لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٨.

---

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨ و ١٩٢/٧٠ و ٢٩٩/٧٠.

(٢) انظر E/2016/65. انظر أيضا: José Antonio Alonso and Jonathan Glennie, “What is development cooperation?”, DCF Policy Brief, No. 1 (New York, Department of Economic and Social Affairs of the Secretariat, 2015). متاح عبر الرابط: http://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf15/2016_dcf_policy_brief_no.1.pdf.

(٣) ”من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية“.

(٤) ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“.

٥ - ويستند التقرير إلى عملية تحضيرية مدتها سنتان من العمل التحليلي والتوعية، وإلى اجتماعات الخبراء وما ينظَّم من مناسبات[٥]. ويشمل ذلك الندوةَ الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي في الأرجنتين التي تنظمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وحكومة الأرجنتين باعتبارها حدثا تحضيريا غير رسمي لمنتدى عام ٢٠١٨ ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٩. ويستند التقرير أيضا إلى إسهامات من الدول الأعضاء التي شاركت في العملية الاستقصائية لمنتدى التعاون الإنمائي التي ترمي إلى الوقوف على الحالة الراهنة فيما يتعلق بفعالية التعاون الإنمائي على أرض الواقع[٦].

ثانيا - الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في خطة عام ٢٠٣٠: بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

٦ - دعا منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ إلى تطبيق تركيزٍ تحويلي على نتائج التنمية المستدامة، بإعطاء الأولوية إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، وتكييف المؤسسات والسياسات بحيث تدعم الأولويات والنظم في البلدان النامية. وقدم المنتدى أيضا توجيهات سياساتية قوية تتعلق بدور التعاون الإنمائي في دعم البلدان والناس الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وسلط الضوء على جملة تدابير منها ضرورة الوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والعمل في الوقت نفسه على تحسين توزيعها واستخدامها بشكل فعال[٧].

٧ - ووفقا لأحدث تقرير لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، ما برح التمويل المقدم من القطاع العام على الصعيد الدولي يتزايد منذ عام ٢٠١٥، ولا تزال تُبذل الجهود لزيادة جودته وفعاليته، بما في ذلك في ما يتعلق بتقديم قروض المساعدة الإنمائية الرسمية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٨]. وحدد التقرير أيضا تغييرا في أنماط التوزيع في مواجهة البيئة الجغرافية السياسية الصعبة، شمل زيادة في التركيز على التحديات المناخية والأزمات الإنسانية. وتلبية هذه الأولويات منسجمة تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وثمة حاجة إلى زيادات إضافية كماً

(٥) وردت إسهامات أيضا من كيانات منظومة الأمم المتحدة، من بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجموعة المرجعية لمنظمات المجتمع المدني التابعة لمنتدى التعاون الإنمائي.

(٦) ستتاح دراسة مستقلة عن استنتاجات الاستقصاء وتوصياته لمنتدى عام ٢٠١٨. وقد ورد ٥٨ ردا من حكومات بلدان نامية ولم يكشف عن هوية مقدميها. ويستند هذا التقرير إلى النتائج الأولية.

(٧) انظر E/2017/76.

(٨) *Financing for Development: Progress and Prospects — Report of the Inter-Agency Task Force on Financing for Development 2018* (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر قريبا). متاح عبر الرابط: https://developmentfinance.un.org/advance-unedited-version-2018-iatf-report. لم تكن الأرقام المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٧ متاحة لدى كتابة هذا التقرير.

ونوعاً في التمويل المتعلق بالمناخ وتمويل العمل الإنساني وتمويل الحد من مخاطر الكوارث. بيد أن اتجاهات التوزيع تشير إلى احتمال إحداث فجوات في التمويل الإنمائي في البلدان الأكثر احتياجا للدعم وفي مجالات تتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى بناء المجتمعات المستدامة والقادرة على الصمود. وينظر هذا الفرع من التقرير في تلك الاتجاهات بغية تحديد كيف يجب أن يواصل التعاون الإنمائي توجيه نفسه من أجل أن يقدم الدعم الفعال إلى البلدان والمجتمعات الضعيفة، لأن تنميتها أمر حيوي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب.

٨ - وينبغي حشد مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيهها إلى أقل البلدان مواردا وأضعفها قدرة، بما ينسجم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا متميزا وحيويا، لا سيما في أشد البلدان ضعفا[٩]. ووصلت قيمة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ١٠،٧ في المائة عام ٢٠١٦ بالقيمة الحقيقية إلى ١٤٥،٧ بليون دولار. وباستثناء تكاليف اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة، زادت القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨،٦ في المائة[١٠]. ولم تبلغ أو تتخطَ هدفَ الأمم المتحدة في تقديم ٠،٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي سوى ستة بلدان؛ وفي المتوسط، لم تتمكن الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بلوغ هذا الهدف، بتقديمها نسبة ٠،٣٢ في المائة. وفي عام ٢٠١٦، وفت البلدان في المتوسط بتعهدها بموجب خطة عمل أديس أبابا بعكس المنحى الهبوطي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. بيد أنه في الأجل المتوسط، ظل اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في حالة ركود. ففي عام ٢٠١٦، قدمت ست جهات مانحة ٠،١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا؛ وتجاوز خمسٌ منها هدف نسبة الـ ٠،٢٠ في المائة. ومع ذلك، بالنسبة إلى تسعة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة كبيرة من ٥،١ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٧،١ بليون دولار في عام ٢٠١٦ وذلك جراء قيام إسبانيا بإعادة هيكلة ديون كوبا.

٩ - وقد تترتب على التحولات القطاعية في توزيع اعتمادات المساعدة الإنمائية الرسمية آثارٌ غير متناسبة بالنسبة إلى الفئات السكانية والبلدان الضعيفة التي يعتمد فيها تمويل البرامج الاجتماعية على المساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم الارتفاع المطرد للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمعونة الإنسانية وتكاليف اللاجئين في البلدان المانحة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، ما برحت الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية تنخفض[١١]. وكمثال على ذلك، يبين التقرير العالمي لرصد التعليم عدمَ كفاية توجيه

(٩) انظر: José Antonio Alonso, “Development cooperation to ensure that none be left behind”, in Committee for Development Policy, “Summaries and key messages of papers produced by the CDP sub-group on ‘leaving no one behind’”, CDP2018/PLEN/10, March 2018. متاح عبر الرابط: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-2018-Summary-LNOB.pdf.

(١٠) للاطلاع على منظور من منظورات المجتمع المدني، انظر: Concord Europe, “Concord aid watch 2017: EU aid uncovered– how to reach the target on time” (Brussels, 2017). متاح عبر الرابط: https://concordeurope.org/wp-content/uploads/2017/10/CONCORD_AidWatch_Report_2017_web.pdf?1fdb40&1fdb40&7c2b17&7c2b17.

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Development Cooperation Report 2017: Data for Development* (Paris, 2017). متاح عبر الرابط: http://www.oecd.org/dac/development-co-operation-report-20747721.htm.

مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إلى التعليم الأساسي، في ظل انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة للإنفاق على التعليم الأساسي منذ عام ٢٠١٠. وهو يقترح اعتبار السكان غير الملتحقين بالمدرسة عيِّنةً تقريبيةً تتيح تقدير احتياجات التمويل، مما من شأنه أن يسد فجوة التمويل في التعليم الأساسي ويوجه المساعدةَ الإنمائية الرسمية بحيث تستهدف بشكل أفضل أشد الفئات تخلفا عن الركب[١٢].

١٠ - وينبغي للتعاون الإنمائي أن يواصل دعم دمج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني. فالتمييز الجنساني يعوق التنمية المستدامة ويزيد من تعرض البلدان للصدمات. واعتماد نُهُج انخراط ”الحكومة بأكملها“ يوفر زخما جديدا لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والصكوك الإنمائية الوطنية وفي جميع مراحل صنع السياسات والميزنة ودورات تقديم الخدمات.

١١ - وتحتاج البلدان إلى دعم قدراتها من أجل تلبية احتياجات الفئات الضعيفة على نحو أفضل، بما فيها الشعوب الأصلية وفئات الأشخاص ذوي الإعاقة، بغية ضمان حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم وكفالة تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، أثبتت بعض الشراكات بين وكالات التعاون الإنمائي والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومجتمعات الشعوب الأصلية فعاليتَها، من قبيل المرفق الدولي لحيازة الأراضي والغابات الذي يروج للحيازة الجماعية للأراضي والغابات[١٣]، ومبادرة تسليط الضوء التي بدأها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والتي تركز على تنفيذ برامج شاملة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

١٢ - ومن الضروري أن يصبح التعاون الإنمائي ”مدركا لمخاطر الكوارث“ لئلا يقتصر تركيزه على الكوارث، وكي يقلل من المخاطر عوض أن يسهم فيها. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز المراعاة المتسقة للمخاطر والقدرة على الصمود في ما تبذله من جهود في مجالات التنمية المستدامة، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، باستحداثها إطارا تحليليا للمخاطر والقدرة على الصمود في عام ٢٠١٧[١٤]. وإجراء تقييمٍ أكثر اتساما بالطابع المنهجي لمراعاة مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي يمكن أن يساعد في تحديد الثغرات: فقد استحدثت مثلا لجنةُ المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أداة لوضع العلامات تتيح تتبُّع تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث في التعاون الإنمائي، سيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٩. وينبغي أيضا أن يُسترشد بهذه التقييمات لدى توزيع الموارد فيما بين المساعدة اللاحقة والأدوات السابقة (مثل آليات التأمين وصناديق التمويل الجماعي) بغية زيادة سرعة الاستجابات وكفاءتها وفعاليتها.

١٣ - ويتعين مواصلة تعزيز إسهام التعاون الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالمناخ والعمل على توجيهه بشكل أكثر تركيزا نحو أشد الفئات تخلفا عن الركب. ولتغيُّر المناخ آثار متباينة على البلدان والأفراد:

---

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، “Aid to education is stagnating and not going to countries most in need”, Global Monitoring Report Policy Paper, No. 31 (Paris, 2017) . متاح عبر الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002495/249568e.pdf.

(١٣) انظر: http://thetenurefacility.org/about-us/advisory-group-members-2-2/.

(١٤) انظر: CEB/2017/6.

فالأكثر تخلفا عن الركب غالبا ما يكونون الأكثر تضررا من تغير المناخ، وكثيرا ما تعاني منه المرأة بشكل غير متناسب[١٥]. لذا فإن زيادة تركيز التمويل المتعلق بالمناخ على التكيف في عام ٢٠١٧ هو موضع ترحيب[١٦]. ومن الضروري زيادة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تيسير إعداد وتقديم مقترحات مقبولة لدى المصارف. وعلى وجه الخصوص، ستتطلب أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة زيادة الاستثمار في ”شبكات الأمان الاجتماعي القابلة للتكيف“ بهدف تعزيز قدرة الأسر المعيشية على التكيف وإبداء استجابات أفضل وأكثر دقة في تحديد اهداف في مواجهة الكوارث.

١٤ - وإن بناء القدرة على الصمود والاستدامة يتطلب دعما مصمما بشكل جيد يستند إلى الاحتياجات المحددة للبلدان. ويدرس تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٨ التحديات المتصلة بالرفع التدريجي من وضع البلدان المستفيدة من نوافذ التمويل بشروط ميسرة، وهو الوضع الذي تواجهه أقل البلدان نموا والعديد من البلدان الصغيرة والضعيفة، بما فيها بعض البلدان التي لديها مستويات مرتفعة نسبيا في نصيب الفرد من الدخل ولكنها تعاني أيضا ضعفا شديدا في مواجهة الصدمات الخارجية. ويشجع التقرير على التحلي بمزيد من المرونة، بالاستفادة من الاستثناءات الحالية التي قدمتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ويدعو على نطاق أوسع إلى تقديم دعم إضافي إلى البلدان أثناء إدارتها لعمليات الانتقال بين مصادر مختلفة للتمويل الإنمائي.

١٥ - ويجب كفالة وتعزيز التقدم المحرز في تعزيز إمساك البلد المعني بزمام الأمور وفي اضطلاعه بدور قيادي، وفي مواءمة الدعم مع الأولويات القطرية. وتبين السنوات الأخيرة حدوث انخفاض في المعونة القابلة للبرمجة قطريا، وهي حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن للبلدان برمجتها والتي لدى الجهات المستفيدة منها قدرة كبيرة على البت في كيفية توزيعها. ويقدَّم قدر أقل من المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل دعم للميزانية أو في إطار تمويل جماعي وباتت اليوم حصة أكبر منها تتخذ شكل مساعدة إنمائية رسمية غير قابلة للتحويل لخدمة أغراض أخرى (مثل استضافة اللاجئين وتجهيز طلباتهم، والتكاليف الإدارية، والمعونة الإنسانية)[١٧]. وعلاوة على ذلك، فإن المعونة المشروطة لا تزال تستأثر بحصة كبيرة من المعونة الثنائية[١٨]. واستمرار تجزؤ المساعدة الإنمائية الرسمية مضرّ، فهو يعوق قدرات البلدان على إعداد البرامج والتخطيط في الأجل الطويل، ولذا ينبغي التصدي له.

١٦ - إن إحراز تقدم تحويلي ومستدام لصالح الشعوب والكوكب والرخاء والسلام سيتطلب تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ التي تعمل جنبا إلى جنب مع خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة. وينبغي للتعاون الإنمائي أن يواصل دعم البلدان النامية في مواءمة مختلف الخطط وبرامج العمل المحددة السياقات علاوة على الخطط الإقليمية، مع خطة عام ٢٠٣٠، وسيساعد ذلك في تحقيق أوجه تآزر ويحد من

(١٥) انظر: CEDAW/C/GC/37 (ستصدر لاحقا).

(١٦) Charlene Watson, Neil Bird and Liane Schalatek, “10 things to know about climate finance in 2017”, December 2017 . متاح عبر الرابط: www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12097.pdf.

(١٧) انظر: *Financing for Development: Progress and Prospects, 2018*.

(١٨) Polly Meeks, “Unravelling tied aid”, European Network on Debt and Development. متاح عبر الرابط: www.eurodad.org/files/pdf/1546810-unravelling-tied-aid-1516803666.pdf.

ازدواجية الجهود ويزيد الفعالية ويعزز الأثر الإنمائي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية لإدماج الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في الأطر الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية. وقد تعزَّز ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ باعتماد إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ لتسريع التنفيذ المتكامل والمنسق والرصد والإبلاغ بشأن خطتي العمل، من خلال الأنشطة والبرامج المشتركة[١٩].

نقاط العمل

- هناك حاجة إلى الرصد الدقيق لاتجاهات المخصصات الحالية، لأن هذه الاتجاهات تشير إلى فجوات التمويل المحتملة في الاستثمار الطويل الأجل في التنمية بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وفي المجالات الأساسية لبناء المجتمعات الشاملة للجميع والمستدامة والقادرة على الصمود.

- قد يكون للتحولات القطاعية في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية آثار غير متناسبة على البلدان والمجموعات السكانية الضعيفة، وينبغي كذلك رصدها عن كثب.

- نبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم النُهج التي تعتمد على انخراط الحكومة بأكملها والتي تدمج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نحو أكثر فعالية في عمليات التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني.

- ينبغي للتعاون الإنمائي أن يصبح أكثر ”وعيا بمخاطر الكوارث“، وأن يدعم الجهود الرامية إلى الانتقال من إدارة الكوارث إلى الإدارة الفعالة للمخاطر والحد منها وتعزيز التأهب لها. ويشمل ذلك تعزيز إمكانية الوصول إلى آليات تحويل المخاطر بالنسبة للبلدان الضعيفة.

- يتعين تعزيز مساهمة التعاون الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالمناخ واستهدافها لأشد الفئات تخلفا عن الركب، بسبل منها زيادة الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي القادرة على التكيف. وسيساعد تحسين سرعة تقديم التمويل المتعلق بالمناخ وقابلية التنبؤ به وإمكانية الوصول إليه أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص على تحسين فهم هذا المشهد التمويلي المعقد. وهناك حاجة إلى زيادة الدعم المقدم لتيسير إعداد وتقديم مقترحات مقبولة لدى المصارف للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الخاصة.

- يتطلب بناء القدرة على الصمود والاستدامة دعما يصمَّم خصيصا لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان، وتقديم دعم إضافي للبلدان الضعيفة لإدارة الانتقال بين مختلف مصادر التمويل الإنمائي.

- هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في تعزيز المسؤولية الوطنية وتحقيق الاتساق مع الأولويات القطرية، من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك ما يتصل بعكس الاتجاهات التنازلية في المعونة القابلة للبرمجة قطريا ودعم الميزانية، وتقليل المعونة المشروطة ومعالجة تجزؤ المساعدة الإنمائية الرسمية.

(١٩) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، “United Nations-African Union leaders sign framework for implementation of Agenda 2063 and 2030 Agenda for Sustainable Development”, 27 January 2018. متاح عبر الرابط: www.uneca.org/stories/un-au-leaders-sign-framework-implementation-agenda-2063-and-2030-agenda-sustainable.

ثالثا – التعاون الإنمائي لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة: دور السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي

١٧ – وفر منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ مجالا لتبادل المعارف والمعلومات وأفضل الممارسات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي التي تضطلع بطائفة من الإصلاحات السياساتية والمؤسسية تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد المنتدى على أنه ينبغي لعمليات التكيف هذه أن تعمل أيضا على تعزيز مواءمة التدخلات مع الأولويات الإنمائية للبلدان النامية. ويقدم هذا الفرع مثالا ملموسا عن هذه العمليات، ويقيم كيفية تطوير البلدان النامية لسياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي بما يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨ – وتمثل السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أداة تستخدمها البلدان النامية من أجل حشد الدعم الدولي ومواءمته مع أولوياتها في مجال التنمية المستدامة. وتعكس أيضا هذه السياسات لدى بعض البلدان تعاونها الإنمائي مع البلدان النامية الأخرى. ودعما لأهداف التنمية المستدامة، يمكن لسياسات التعاون هذه أن توفر رؤية موحدة للتعاون الإنمائي بأشكاله المتنوعة، المالية وغير المالية، العامة منها والخاصة. ويمكن للسياسة الوطنية للتعاون الإنمائي أن تكون وثيقة قائمة بذاتها أو جزءا من خطة وطنية للعمل أو للتنمية. وتبحث الدراسة الاستقصائية التي أجراها المنتدى في عام ٢٠١٨، والتي شارك فيها ٥٨ بلدا ناميا، أفضل الممارسات والاحتياجات اللازمة في مجال تنمية القدرات لتصميم السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي وتنفيذها ورصدها، فضلا عن عناصر التمكين الأخرى لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال[٢٠].

١٩ – وتعمل البلدان النامية على إعداد أو تكييف سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي بحيث تعكس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكان لدى ٦٧ في المائة من البلدان المجيبة على الدراسة الاستقصائية سياسة وطنية للتعاون الإنمائي. وبالنسبة إلى البلدان التي تفتقر إلى سياسات التعاون، فقد كان لديها عادة سياسة في انتظار الموافقة عليها أو كانت تخطط لإنجازها في غضون ١٢ شهرا (تسعة بلدان)[٢١]. وأفاد ٧٠ في المائة من البلدان التي لديها سياسة وطنية للتعاون الإنمائي واستراتيجية إنمائية وطنية بوجود تواؤم وثيق بين هاتين السياستين. وذكر ٦٤ في المائة من البلدان أن سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي تتناول خطة عام ٢٠٣٠؛ في حين أن جميع البلدان المتبقية وضعت خططا من أجل تكييف سياساتها تبعا لتلك الخطة.

٢٠ – ويمكن للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي التي تحدد الأولويات والأهداف بوضوح أن تقدم للشركاء فهما أكبر لاحتياجات البلدان وأن تيسر استخدام النظم القطرية. وعلى مستوى البرامج والمشاريع الإنمائية، ينبغي أن توفر أطر النتائج القطرية نقطة مرجعية محورية بين الحكومات وشركائها لكفالة مواءمة جهود التنمية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتحتاج البلدان إلى القدرات من حيث النظم والتمويل والموارد البشرية من أجل تصميم وتشجيع استخدام أطر قوية للنتائج القطرية يمكن أن تحظى بثقة جميع الشركاء. ومن بين البلدان التي لديها سياسات وطنية للتعاون الإنمائي والبالغ عددها ٣٩ بلدا، وضع ٦٩ في المائة منها أحكاما بشأن استخدام أطر النتائج القطرية. وذكر ٣٣ في المائة من هذه البلدان

(٢٠) انظر الفرع الأول.

(٢١) أشارت ثلاثة بلدان فقط إلى افتقارها إلى القدرة اللازمة لوضع سياسة، في حين أفاد بلدان بعدم وجود طلب على هذه السياسة.

الأخيرة أن شـــركاءها الإنمائيين يســـتخدمون أطر نتائج متداخلة إلى حد ما، في حين أفاد ١٢ في المائة باستخدام الشركاء نظما متوازية تماما (انظر الشكل الأول)[٢٢].

الشكل الأول

استخدام أطر النتائج القطرية

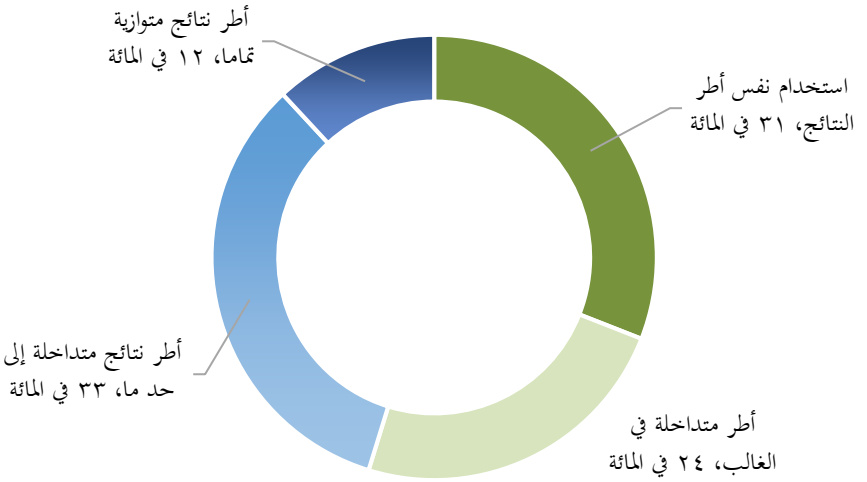

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - يمكن تعزيز فعالية السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي من خلال توخي الوضوح في وضع أهداف وآليات محددة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها. وارتأت معظم البلدان النامية المشاركة في الدراسة الاستقصائية أن الأهداف المحددة في سياسات التعاون لديها كانت سديدة (٨٢ في المائة)، وأنها كانت تغطي قطاعات مهمة (٦٢ في المائة). واعتبر حوالي ٥٤ في المائة من تلك البلدان أن هذه الأهداف قابلة للتحديد والقياس. وتضمنت سياسات التعاون في المقام الأول أهدافا بالنسبة للحكومة ووزاراتها (٩٢ في المائة) ولجميع شركاء التعاون الإنمائي الدوليين مجتمعين (٦٤ في المائة)، بدلا من فرادى الشركاء (٣٣ في المائة). وأفاد ثلث البلدان بأنه أجرى تقييما مستقلا للتعاون الإنمائي الدولي في السنة الماضية.

٢٢ - وتتجاوز السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي بصورة متزايدة المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي مواصلة الاستفادة منها من أجل تعبئة التعاون الإنمائي ومواءمته مع الأولويات الوطنية. ويبين الشكل الثاني التغطية النسبية لمختلف طرائق السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي. وأفاد ٨٢ في المائة من البلدان المشاركة في الدراسة الاستقصائية أن سياسات التعاون لديها تتناول كلا من المنح/القروض التساهلية (جزء من المساعدة الإنمائية الرسمية) والتعاون التقني وغير ذلك من طرق بناء القدرات. وفي المتوسط، كان لدى ٦٤ في المائة أحكام بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتناول حوالي ٤٩ في المائة من سياسات التعاون التمويل الخاص، وتناول ٥٦ في المائة منها استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية. وينبغي للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن توضح الروابط مع استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية.

(٢٢) انظر أيضا عملية الرصد التي قامت بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال والتي تنظر في ١٠ مؤشرات لتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك استخدام أطر النتائج القطرية.

وينبغي لها، عند الاقتضـــاء، أن توفر إطارا للخطط المحددة الســـياق من أجل تحفيز المزيد من رأس المال الخاص لتمويل التنمية المستدامة.

الشكل الثاني

التغطية النسبية لمختلف الطرائق في السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي

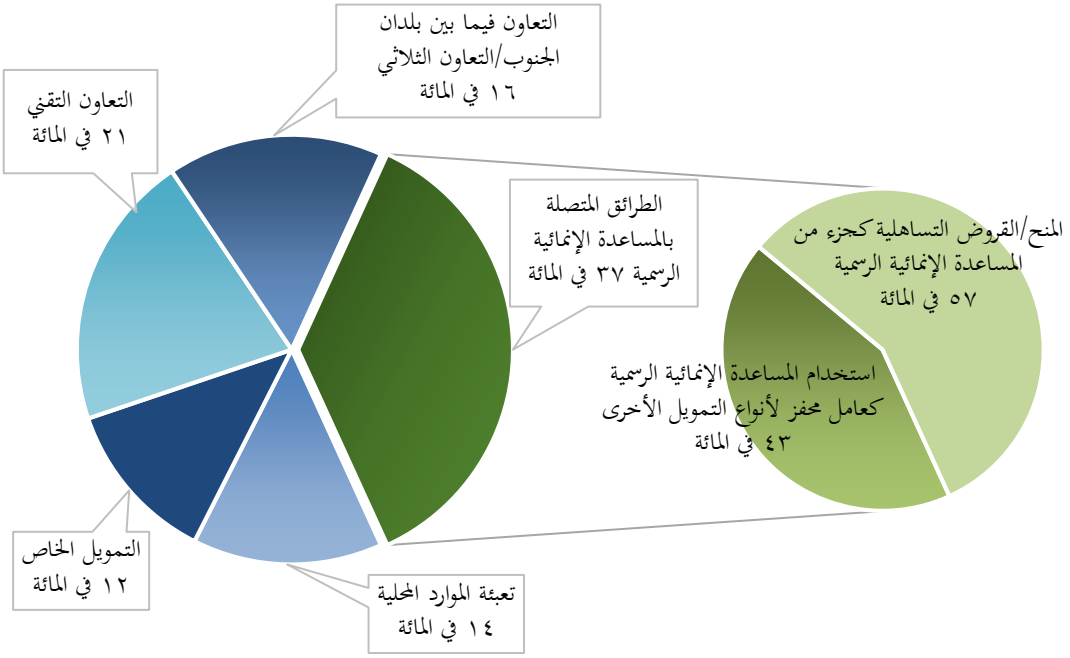

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: أتيح للدول المشارِكة في الدراسة الاستقصائية اختيار عدد من الطرائق المختلفة المشمولة في سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي. واختارت البلدان التي لديها سياسات وطنية للتعاون الإنمائي ما مجموعه ١٥٤ من هذه الطرائق. وتشير النسب المئوية إلى نسبة هذه الخيارات الإجمالية حسب نوع الطريقة.

٢٣ - ويمكن للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن تعطي زخما جديدا للجهود المبذولة في سبيل زيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية. وأشار ٦٢ في المائة من البلدان المشاركة في الدراسة الاستقصائية إلى اتساق السياسات بوصفه جانبا مهما في سياسات التعاون لديها. ويمكن للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن تساعد على تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية فيما يتصل بسياسات الجهات المانحة التي قد تتعارض مع الأهداف الإنمائية. وهي تتَّبع بشكل متزايد رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشأن اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة، التي تدعو جميع البلدان إلى اعتماد سياسات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٢٤ - ويمكن للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن تدعم النهج القائمة على انخراط الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، بما يشـــمل الشـــباب والفئات المهمشـــة، وأن تعطي دورا حيويا للبرلمانيين. وفيما يتعلق بوضع السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي، ذكرت البلدان المشاركة في الدراسة الاستقصائية أنها تتشاور في المقام الأول مع الوزارات الحكومية (٩٥ في المائة)، ويليها شركاء التعاون الإنمائي الدوليون (٨٧ في المائة)،

والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني (٧٦ في المائة). ويتطلب حوالي ٥٥ في المائة من سياسات التعاون أن تقدم الحكومات إلى برلمان كل منها تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات.

٢٥ - وستكون السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي دافعا هاما لتكوين استجابة أكثر ملاءمة وفعالية من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أرض الواقع. وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إعادة تنظيم نفسها من أجل تحسين المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستجابة لها. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لهذه العملية في تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث يكون إطارا استراتيجيا يركز على النتائج، ويهدف إلى تحسين تجسيد الأولويات الوطنية وتحديد استجابة واضحة من جانب الأمم المتحدة. ويمكن للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن تساعد البلدان على تحديد أولوياتها واحتياجاتها فيما يتعلق بالدعم الخارجي، وإعداد استجابة مصممة خصيصا من جانب المنظومة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويمكن للمنسق المقيم الذي يحظى بالتمكين ويتسم بالحياد أن يسهل هذه العملية، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية، والاستفادة من تحسين الدعم المقدم على صعيد الأمم المتحدة إقليميا وعالميا.

نقاط العمل:

- ينبغي للبلدان النامية التي لديها سياسات وطنية للتعاون الإنمائي أن تعمل على مواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ينبغي زيادة استخدام السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي لتعزيز تولي البلدان قيادة أمورها، واستخدام أطر النتائج القطرية والنهج القائمة على انخراط الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله.
- ينبغي توخي الوضوح في بيان الأهداف وتوزيع المسؤوليات والرصد والتقييم المنتظمين للتقدم المحرز في السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي وترسيخهم فيها.
- ينبغي تمكين البرلمانيين بشكل أفضل من الاضطلاع بدورهم الرقابي الحيوي فيما يتصل بالسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي والعمليات ذات الصلة.
- ينبغي للسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أن توضح الروابط مع استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية. وينبغي لها، عند الاقتضاء، أن توفر إطارا للخطط المحددة السياق من أجل تحفيز المزيد من رأس المال الخاص لتمويل التنمية المستدامة.

رابعا - سد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها

٢٦ - حددت البلدان النامية في منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ ثغرات كبيرة في القدرات السياساتية والمؤسسية في مجالين على وجه الخصوص: تعبئة الموارد المحلية والبيانات والإحصاءات. ويتطلب تسريع الإصلاحات السياساتية في البلدان الأشد احتياجا فهم كيفية تشكُّل البيئة الدولية المواتية والاستجابة لما يلي: (أ) تكييف المؤسسات والنظم بحيث تستجيب لأهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) القدرات الخاصة للبلدان في مجال وضع السياسات والتنفيذ. ويستخدم هذا الفرع هذا المنظور لبحث دور التعاون الإنمائي فيما يتعلق بسد الثغرات في القدرات في مجالات تعبئة الإيرادات والبيانات والإحصاءات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها.

تعبئة الموارد المحلية

٢٧ - ينبغي للشركاء في التنمية زيادة دعم القدرات لتعبئة الموارد المحلية التي تركز على البلدان الأشد احتياجا. وقد زادت البلدان التمويل الذي تقدمه تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا ومع مبادرة أديس أبابا التكميلية الطوعية للضرائب، التي تلزم أعضاءها بمضاعفة الدعم الذي يقدمونه في مجال بناء القدرات الضريبية بحلول عام ٢٠٢٠. وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة الموارد المحلية من ١٨١ مليون دولار، وهو ما يمثل ٠,١٥ في المائة من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٥، إلى ٢٨٨ مليون دولار، أو ما يمثل ٠,٢٣ في المائة من الالتزامات في عام ٢٠١٦. بيد أن هذه الزيادات قد لا تكون كافية، وهي تتركز في عدد قليل من البلدان[٢٣]. وفي العديد من البلدان، لا يرقى مستوى الدعم المقدم إلى المستوى المطلوب من الإيرادات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - وينبغي للدعم المقدم في مجال بناء القدرات الاستجابة للطلبات الجديدة الواردة من البلدان، بما في ذلك تلك الناشئة عن اعتماد نُهج أكثر تكاملا لتمويل التنمية. وتحتاج البلدان إلى دعم مستمر من أجل وضع القوانين والسياسات والهياكل الأساسية اللازمة لإدارة الضرائب والمشاركة في المعايير الضريبية الدولية ومعايير الشفافية الضريبية. وتشمل مجالات الاحتياج الأخرى تعزيز قدرات البلدان على تقييم أثر السياسات الضريبية على الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وبناء القدرات الضريبية على المستوى دون الوطني للإسهام في تحقيق اللامركزية. والانتقال نحو اعتماد نهج متكاملة تقوم على انخراط الحكومة بأكملها لتعبئة الإيرادات وتوسيع نطاق المشاركة العامة في هذا المجال يخلق طلبات جديدة في مجال بناء القدرات، مثل تقديم الدعم من أجل وضع استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل[٢٤].

البيانات والإحصاءات

٢٩ - ينبغي للتعاون الإنمائي أن يسد فجوات التمويل في دعم القدرات من أجل جمع الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان الأكثر احتياجا، بما يكفل تناول المجالات الإحصائية ذات الأولوية. ولسد فجوة التمويل السنوية البالغة ٦٨٥ مليون دولار من أجل جمع هذه البيانات في أقل البلدان نموا، سيتعين زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ٢٠٠ مليون دولار سنويا[٢٥]. وانخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإحصاءات انخفاضا كبيرا من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، من ٠,٣٩ إلى ٠,٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية[٢٦]. وقدمت أكبر خمس جهات

(٢٣) انظر: *Financing for Development: Progress and Prospects, 2018*. كانت الزيادة الكبيرة في الغالب نتيجة مشروعين كبيرين جدا بادرت بهما جهة واحدة من الجهات المانحة.

(٢٤) حتى الآن، التزمت ثلاثة بلدان بوضع استراتيجيات إيرادات متوسطة الأجل. ويجري التأكيد على هذه الاستراتيجيات من جانب منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية (الذي يضم الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بوصفها لبنة في بناء أساسية في أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

(٢٥) الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، *Partner Report on Support to Statistics* (2017).

(٢٦) حد أدنى.

مانحة[٢٧] ٧٥ في المائة من المدفوعات في عام ٢٠١٥. ويبين الشكل الثالث التوزيع غير المتجانس إقليميا لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة للإحصاءات في مجالات مختلفة في جميع المناطق. ففي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ينفَق معظم المساعدة الإنمائية الرسمية على البنود الإحصائية والمنهجية العامة (الدراسات الاستقصائية والتعدادات). وفي جميع المناطق، يقدَم أقل قدر من التمويل إلى الإحصاءات البيئية والمتعددة المجالات، تليها الإحصاءات المتعلقة بالدخل والفقر. وفيما يتعلق بالمصادر الإحصائية، لا تزال أكبر الاحتياجات من القدرات في مجال البيانات الإدارية. وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية منخفضة، ولا تحظى بالدعم الكافي من الولايات التشريعية، مما يؤدي إلى اختناقات في النظم الإحصائية.

الشكل الثالث

النسبة المئوية لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة للإحصاءات في مختلف المجالات، حسب المنطقة، ٢٠٠٦-٢٠١٥

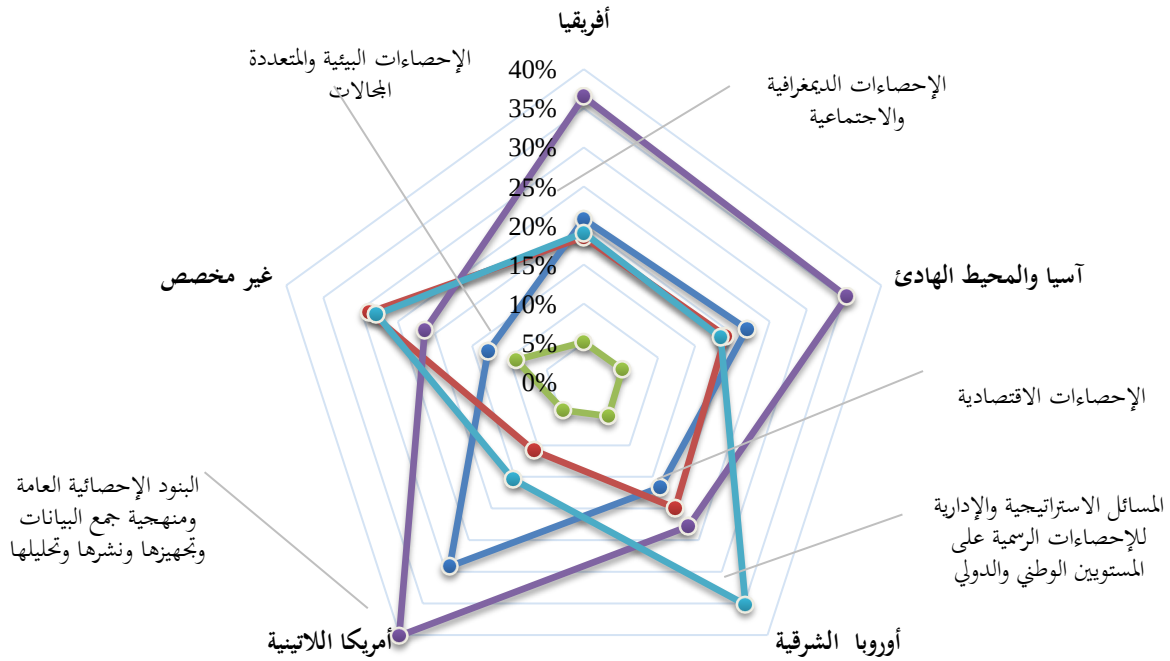

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات مقدمة من الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (٢٠١٧).
ملاحظة: ”نسبة غير مخصصة“ تشير إلى المدفوعات غير الموجهة لبلد محدد.

٣٠ - وينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم التحولات في الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات ونظم البيانات المترابطة الأكبر اللازمة للوفاء بمتطلبات الأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تهدف الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات إلى تعزيز التنسيق والتعاون والقدرات بصورة منهجية ضمن

(٢٧) كندا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمفوضية الأوروبية/المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي.

النظم الإحصائية الوطنية. وينبغي لها أيضا أن تدعم إشراك مجموعة أوسع من مستخدمي ومنتجي البيانات، بما يتجاوز المصادر الرسمية. وبهذه الطريقة، يمكن للبلدان أن تدمج بشكل فعال، على سبيل المثال، المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات المستمدة من المواطنين والبيانات الضخمة لاستخدامها في رصد التقدم المحرز في مجال التنمية واستهداف أشد الفئات تخلفا عن الركب. وتقدم خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة إطارا يكفل مشاركة الحكومات والقادة في مجال السياسة العامة والمجتمع الدولي من أجل إعطاء الأولوية للحاجة إلى تحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣١ - يساعد بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على تحديد وزيادة الحلول ميسورة التكلفة والشاملة اجتماعياً والسليمة بيئياً والتي تلبي احتياجات الفقراء. وستحتاج البلدان ذات القدرات المحدودة، بوجه خاص، إلى الدعم لوضع استراتيجيات وسياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تكون وطنية وواسعة النطاق وتتسم بالمسؤولية الوطنية. ومن شأن مبادرات من قبيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا أن تقدم إسهاما هاما في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي مواصلة استخدام المنتديات العالمية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين لتبادل سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار الناجحة، واستكشاف الفرص الجديدة والتشجيع على التنسيق والتعاون. وبالإضافة إلى المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، تشمل أمثلة المنابر الأخرى خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للعلم والتكنولوجيا والابتكار للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والإطار الاستراتيجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣٢ - ويخلق توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار فرصا جديدة. وينبغي أن يستند التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مواطن القوة الخاصة به في تكييف التكنولوجيات والحلول المناسبة والميسورة التكلفة مع السياقات المحلية، مما يساعد البلدان على توليد المعارف الخاصة بها والمحافظة عليها[٢٨]. ويتعين إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الاستدامة الطويلة الأجل لمبادرات العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها تعبئة الموارد، وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة القائمة على الطلب، والانتقال من المشاريع إلى العمليات في إطار القدرات والأطر التشريعية المعمول بها.

٣٣ - وتعتمد سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الناجحة على التوظيف الكامل لمواهب كل من النساء والرجال. ولهذا الغرض، وضعت اليونسكو مجموعة من الأدوات لرصد تقدم المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

(٢٨) الأمم المتحدة، "South-South and triangular cooperation for achieving the 2030 Agenda: building innovative and inclusive partnerships"، موجز الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي في الأرجنتين، بوينس آيرس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/dcf-argentina-summary.pdf.

نقاط العمل

- هناك حاجة إلى المزيد من دعم القدرات لتعبئة الموارد المحلية اللازمة في البلدان الأبعد عن مستويات الإيرادات المحددة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المستوى دون الوطني.
- ينبغي أن يستجيب التعاون الإنمائي إلى الخطوات التي تتخذها البلدان للانتقال إلى نُهُج أكثر تكاملا في الميزانية الوطنية والاستراتيجيات المتعلقة بالإيرادات.
- ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تعزيز قدرات البلدان على تقييم أثر مختلف النظم الضريبية على الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة.
- ينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وسياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار واسعة النطاق وتتسم بالمسؤولية الوطنية وتشمل المنظور الجنساني.
- ينبغي زيادة نشر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كإطارَي عمل لتوسيع نطاق أفضل الممارسات والتشجيع على تطوير حلول العلم والتكنولوجيا والابتكار الميسورة التكلفة ونقلها وتكييفها.
- ينبغي تعزيز التعاون الإنمائي ليستهدف تمويل البلدان ذات القدرات الأضعف في مجال الإحصاءات، بما يكفل إيلاء الاهتمام لمجالات الإحصاءات الحيوية.
- فيما يتعلق بدعم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، توفر خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة إطارا تمس الحاجة إليه لتحديث المكاتب الإحصائية الوطنية وتعزيزها لكي تتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

خامسا – الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة

٣٤ – ألقى منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الحد من عدم التكافؤ في الحصول على فرص التنمية، والاستجابة مباشرة للطلبات المحلية. ويحدد هذا الفرع الجهود الجارية والابتكارية الرامية إلى إقامة تعاون واسع النطاق ومنهجي ثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب يدعم التنمية المستدامة[٢٩].

٣٥ – وتعطي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر الرئيسية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي، زخما جديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتواصل توسع مطرد في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو يظهر تنوعا وقدرة على الصمود. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور جهات فاعلة جديدة، وترتيبات أكثر شمولا في مجال الشراكات، وطرائق ابتكارية للتعاون الإنمائي. وتعزز تلك التغييرات الجهود الإنمائية على جميع المستويات لمكافحة الفقر

(٢٩) يستند هذا الفرع إلى دراسات متعلقة بالمدخلات والموجزات السياساتية التي أعدها المنتدى الوطني الدولي بتكليف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

والجوع، والتصدي لتغير المناخ، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، والنهوض بالمساعدة الإنسانية. وهناك زيادة مطردة في الحوارات السياسية الشاملة والعملية المنحى على مختلف المستويات. ويقوم عدد متزايد من الشركاء الجنوبيين بتصميم نظم وعمليات لتقييم نتائج مشاريعهم وبرامجهم. وتولي البلدان النامية مجتمعة المزيد من الاهتمام للجودة والفعالية ولمدى إسهام التعاون الإنمائي فيما بينها في التنمية المستدامة.

٣٦ - وينبغي الاعتراف على نطاق أوسع بأهمية دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقات ذات الصلة بوصفه عنصرا مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وليس المقصود أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب الذي يظل شكلا حيويا من أشكال الدعم المقدم للبلدان النامية، ولا يمثل تقدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بديلا عن التعجيل بإحراز تقدم في معالجة المسائل العامة.

٣٧ - ويعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجا متعددة وديناميات ومنظورات إقليمية متنوعة. وتتتبَّع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتجاهات التعاون الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزئيا من خلال النظر في الموارد الرسمية الميسرة (القروض والمنح الميسرة وتخفيف عبء الديون والتعاون التقني) المقدمة من البلدان النامية لأغراض التنمية[٣٠]. ويتماشى هذا النهج مع التأطير المفاهيمي للتعاون الإنمائي الدولي المنشأ من خلال منتدى التعاون الإنمائي.

٣٨ - وما زال توليد التقديرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية معقدة وصعبة، بالنظر إلى تركيز هذا التعاون على الطرائق غير المالية، والافتقار إلى قابلية مقارنة التعاريف والفئات المستخدمة في تقديم التقارير. فعلى سبيل المثال، تختلف الممارسات القطرية في مجال الإبلاغ المباشر وغير المباشر عن تكاليف المشاريع، شأنها في ذلك شأن منهجيات حساب عنصر المنح في القروض الرسمية. وقد تختلف التقديرات المتعلقة بالتعاون الإنمائي المقدم من المؤسسات الأكاديمية أو المنظمات الدولية عن تقديرات المصادر الرسمية، سيما أنها تطبق أطرا مشتركة في وقت لاحق على بيانات جمعت في الأصل لأغراض أخرى. وفضلا عن ذلك، ليس من السهل إجراء قياس كمي للطرائق غير المالية الهامة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والعمل المشترك من أجل تغيير السياسات والشراكات.

٣٩ - وقد ازدادت نسبة البلدان النامية التي توفر التعاون الإنمائي من ٦٣ في المائة إلى ٧٤ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وفقا لدراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠١٧ بشأن حكومات البلدان المستفيدة من البرامج. وقد أبلغت نسبة ٨٤ في المائة من البلدان التي توفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن تبادل المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار عام ٢٠١٧[٣١]. ويبين هذا الاتجاه أن مشهد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشهد تغيرا كبيرا، يؤثر ليس فقط على نطاق التعاون الإنمائي، بل أيضاً على تنوع الجهات الفاعلة. وبالمثل، أظهرت الدراسة الاستقصائية زيادة ملحوظة في عدد البلدان النامية التي تشير إلى اضطلاع الأمم المتحدة

(٣٠) يعتبر بعض الشركاء الجنوبيون أيضا أن القروض غير الميسرة والمعاملات التجارية في مجالي التجارة والاستثمار سمة مميزة أخرى لهذا التعاون.

(٣١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Report on the quadrennial comprehensive policy review monitory survey of programme country governments in 2017"، التقرير النهائي. متاح على الرابط: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2018doc/sgr2018-survey-report-pgc.pdf.

بأنشـــطة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي فيها، من ٥٤ في المائة من البلدان عام ٢٠١٥ إلى ٨٤ في المائة عام ٢٠١٧.

٤٠ - وتوثر خصـائص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشـهد الإنمائي الأوسـع نطاقا، مما يسـهم في الشـراكة العالمية من أجل التنمية المسـتدامة[٣٢]. وهي تسـاعد في التشـجيع على التحول من التركيز الضـيق على التمويل إلى شـراكة أوسـع نطاقا، والمشـاركة الفعالة من جانب جميع أصـحاب المصـلحة، ووسـائل التنفيذ، وذلك نابع جزئيا من التركيز على التعاون غير المالي. وينبغي الاستفادة من التقدم المحرز في وضع الأطر القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز نهج فعالة ومتعددة الجهات صاحبة المصلحة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤١ - وتدمج مبادرات التعاون الثلاثي مبادئ بلدان الجنوب في تصـميم المشـاريع أو البرامج، بالاقتران مع التركيز على التعلم المتبادل وتوفير المعارف وتبادل الخبرات وبناء القدرات[٣٣]. وفي بعض الحالات، يسـتخدم الشـركاء الجنوبيون الشـراكات الثلاثية من أجل تيسـير زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتنشأ أيضاً ترتيبات مبتكرة في هذا المجال من منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، اشتركت وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال خريطة الطريق التي أعلنت بدئها في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠١٧ في أنطاليا بتركيا. وتستشرف خريطة الطريق الأنشطة المشتركة، والتقارير السنوية، والتعاون العملياتي والإدارة المشـتركة للمعارف، والتقييم وإجراء البحوث والرصـد وتقييم أنشـطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٢ - وللمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أثر واضح في التعاون الإنمائي في مجال بلدان الجنوب والمجال الثلاثي[٣٤]. وتقدم هذه المصـــارف الدعم اللازم للمشـــاريع والمبادرات العابرة للحدود التي غالباً ما تهمل بسبب التعقيدات والمخاطر المرتبطة بالسـداد المشـترك. وهي تشـارك بنشـاط في الحوارات لمواءمة سـياسـات التنمية والإصـلاحات المؤسـسـية وجعلها متوافقة، وإنتاج المنتجات المعرفية والتحليلية التي تركز على تجارب وسـياقات البلدان النامية. وقد برهنت أيضـا المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تقودها بلدان الجنوب عن نُهُج مبتكرة في مجال هياكل الحوكمة يمكن أن تسهم في فعالية التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، اختار كل من المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد تبسيط العمليات من خلال مجلس إدارة غير مقيم، مما يكفل زيادة الكفاءة كون الإدارة هي من يوافق على القروض.

---

(٣٢) انظر الأمم المتحدة، "South-South and triangular cooperation for achieving the 2030 Agenda".

(٣٣) Francisco Sagasti and others, "Promoting sustainable development through triangular cooperation", DCF Policy Brief, No. 19 (نيويورك، إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، ٢٠١٧). متاح على الرابط: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/brief%203_Triangular_cooperation_final_0.1_09_17.pdf.

(٣٤) المرجع نفسه، "Fostering the 2030 Agenda for Sustainable Development: the role of multilateral development banks in South-South cooperation", DCF Policy Brief, No. 18 (نيويورك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٧). متاح على الرابط التالي: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/dcf/brief_2_MDBs_final_final_010917.pdf.

٤٣ - ويتزايد إضفاء البلدان النامية للطابع الرسمي على ترتيباتها التعاونية وتعزيز قدراتها المؤسسية للانخراط في التعاون الإنمائي، ولوحظت اتجاهات متباينة داخل المناطق وفيما بينها. وتثبت مؤسسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنها أساسية فيما يتعلق بتطوير القدرات الحيوية، وصياغة السياسات والخطط الاستراتيجية، وتنسيق الجهات المعنية الوطنية والدولية، وإجراء التحليلات والتقييمات، ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي. ويجري تطوير وتعزيز الوكالات القائمة، بالإضافة إلى إنشاء وكالات جديدة. وقد أعلنت حكومة الصين مؤخراً خططاً ترمي إلى إنشاء وكالة للتعاون الإنمائي الدولي من أجل توطيد السياسات الإنمائية، بالإضافة إلى التنسيق والعمليات.

٤٤ - وتنشأ أشكال تعاون إنمائي منظمة ونابضة بالحياة من خلال آليات التعاون الإنمائي الأقاليمي وأطره. وتوفر الترتيبات منتديات رفيعة المستوى من أجل تبادل المعارف والتعلم المتبادل بين الشركاء من بلدان الجنوب، تشمل جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء، بمن فيهم البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والسلطات المحلية، والنساء والشباب، فضلا عن ممثلي القطاع الخاص. ويمكن أن تيسر هذه الترتيبات صياغة استراتيجيات إنمائية متماسكة وتدخلات فعالة من حيث التكلفة، غالبا ما تغطي العديد من البلدان، أما مؤتمرات القمة ذات الصلة فهي آخذة في التحول إلى سبل رئيسية لإعلان التبرع بالموارد وتنسيق السياسات وبدء مبادرات مشتركة كبرى[٣٥].

نقاط العمل

- إبراز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومواصلة تحليل القيمة المضافة لهذا التعاون والأثر الطويل الأجل على التنمية المستدامة، أمور من شأنها أن تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

- يحتاج التعاون بين بلدان الجنوب إلى زيادة تطوير مؤسساته ومناقشاته، مع الحفاظ على تركيزه الاستراتيجي على تعزيز الاستقلالية والقدرة على الصمود والتغيير الهيكلي. ويمكن زيادة تدوين التجارب الوطنية والإقليمية وإضفاء الطابع المنهجي عليها وإدراجها في الخطط الإنمائية الوطنية.

- يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور أكبر في دعم تبادل المعارف وشبكات إدارة المعارف من أجل التنمية المستدامة في المجال الخاص ببلدان الجنوب.

- يمكن استخدام الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للنهوض بالتعاون الواسع النطاق والشامل والمنظم الذي يتسم بالفعالية والاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وغيرها من أطر التنمية العالمية الأساسية.

- هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات بشأن سبل الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف الجهات صاحبة المصلحة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووضع السياسات والأطر القانونية المنطبقة عليها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

(٣٥) تشمل مؤتمرات القمة المقبلة منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ومؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا، ومؤتمر قمة مجموعة البريكس، التي تضم البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، ومؤتمر قمة السلطة الدولية لقاع البحار، الذي يضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

سادسا – إشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي

٤٥ – شـدد منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ على تحسـين قاعدة الأدلة المتعلقة بإشـراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي بهدف تحقيق تغير كبير في تبادل المعارف، والتعلم، وبناء الثقة في هذا المجال. ويتناول هذا الفرع الفرص والتحديات القائمة في مجال التمويل المختلط تحديداً.

٤٦ – ويظهر التعاون الإنمائي اهتماما متزايدا باسـتقطاب التمويل الخاص الإضـافي، أو الاسـتفادة منه أو حفزه، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى سـد الفجوة الكبيرة في تمويل الهياكل الأسـاسـية المتصـلة بأهداف التنمية المسـتدامة. وللتمويل المختلط إمكانات كبيرة لدعم خطة التنمية المسـتدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لا تزال هناك تسـاؤلات بشـأن الاسـتخدام المناسـب للصـكوك المختلطة وتنظيمها، والنتائج المتعلقة بأثرها في التنمية. وقد يفتقر القطاع الخاص إلى الحوافز لضـمان إمكانية الحصـول على الخدمات وتعزيز القدرة على تحمل تكاليفها على النحو المناسـب، ومن المحتمل ألا يأخذ بعين الاعتبار على نحو ملائم التكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسـان[٣٦]. وتبعا للظروف، قد تكون ترتيبات التمويل الأخرى، بما في ذلك المالية العامة، أكثر فعالية من حيث التكلفة والاسـتدامة، ولا سيما في القطاعات أو المجالات التي تسود فيها اعتبارات الإنصاف.

٤٧ – ويجب على البلدان النامية أن تضـطلع بدور محوري في القرارات المتعلقة باسـتخدام المسـاعدة الإنمائية الرسمية للتمويل المختلط لأغراض التنمية بغية كفالة الاتساق مع أولوياتها وتعزيز المسؤولية الوطنية، مدعومة في ذلك بمشاركة واسعة النطاق. ولذلك أهمية خاصة في الوقت الحاضر، كون الاتجاهات الحالية تشير إلى احتمال أن تؤدي زيادة الاعتماد على التمويل المختلط إلى تحويل التمويل الميسر عن القطاعات الاجتماعية والبلدان الأكثر تخلفا عن الركب. وتسـتهدف المرافق والصـناديق المختلطة في المقام الأول القطاعات ذات الجدوى الواضـحة. وهناك اسـتهداف أقل للقطاعات الاجتماعية أو غيرها من المجالات التي تزداد فيها صعوبة المواءمة بين القطاعين العام والخاص[٣٧]. وحسب دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي عام ٢٠١٦، رُصـدت نسـبة ٧ في المائة فقط من التمويل الخاص الذي حُشـد بين الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ نتيجة لتدخلات التمويل الإنمائي الرسمي إلى مشـاريع في أقل البلدان نموا[٣٨]. وعلى نحو مماثل، أظهر التمويل الخاص الذي حشدته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

---

(٣٦) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "Baseline study on the human rights impacts and implications of mega-infrastructure investment"، ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الرابط:
www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/MappingStudyontheHRRiskImplications_MegaInfrastructureInvestment.pdf.

(٣٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، *Making Blended Finance Work for the Sustainable Development Goals*، (باريس، ٢٠١٨). متاح على الرابط التالي: http://dx.doi.org/10.1787/9789264288768-en. يناقش التقرير التمويل المختلط من حيث صلته بالأهداف ١ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٧.

(٣٨) Julia Benn, Cécile Sangaré and Tomáš Hos, "Amounts mobilised from the private sector by official development finance interventions"، ورقة عمل بشـأن التعاون الإنمائي صـادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧). متاحة على الرابط:
https://live.oecd-ilibrary.org/docserver/8135abde-en.pdf?expires=1522267389&id=id&accname=guest&checksum=9C038195E25985C2C25039C17BE4E8FF.

توزيعا ملتويا[٣٩]. وبناء على ذلك، يلزم إجراء مزيد من التحليل من أجل وضع تصميم لأدوات مالية تستجيب للأوضاع الفريدة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا. وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المختلط والقدرة على إدارته من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يكتسيان على السواء أهمية حاسمة للاستفادة من إمكانات أدوات التمويل المختلط.

٤٨ - وتكتسي الاستجابات المتسلسلة والمنسقة والمحددة حسب السياق القطري أهمية بالغة لمساعدة أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على التوسع في الاستثمار في مجال التنمية المستدامة[٤٠]. وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو اتفاقات الاستثمار في غياب إطار قانوني وتنظيمي متين ومحاسبة مالية شفافة يشكل مخاطر، من بينها إعطاء الأولوية لمصالح المستثمرين على حساب الفئات السكانية المعنية، وزيادة التكاليف، وتقليل نطاق التغطية. وكخطوة وسيطة، ينبغي للتعاون الإنمائي أن يساعد البلدان على تهيئة بيئة استثمارية مواتية تشمل إطارا قانونيا وتنظيميا فعالا، ومراعاة الشفافية، وبيئة سياساتية مستقرة وفعالة. وهناك ضرورة لبذل جهود متمايزة لتلبية الاحتياجات المختلفة على نطاق واسع لدى مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتحقيقا لهذه الغاية، يساعد برنامج الشراكات القُطرية الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البلدان على تحديد الفرص والعقبات المتعلقة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وسيساعد تعزيز المبادئ الأساسية على اجتذاب التمويل الإنمائي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتهيئة الفرص لتطوير التكنولوجيات المحلية والقدرات الداخلية. وسيؤدي هذا بدوره إلى تهيئة الحيز اللازم للسياسات، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل توزيع المكاسب الاقتصادية. وبمجرد أن تصل الأسواق إلى مرحلة النضج، يمكن للشركاء في التنمية التحول تدريجيا نحو تقديم قدر أكبر من الدعم المباشر لمشاريع وبرامج القطاع الخاص.

٤٩ - ويجب توضيح العلاقة القائمة بين مختلف المبادئ المستجدة للتمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإمكانية تنفيذها على نحو متبادل. وتقدم خطة عمل أديس أبابا المبادئ الشاملة للتمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومنذ اعتماد الخطة، تم الاتفاق على عدة مجموعات من المبادئ بشأن التمويل المختلط، مثل مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التمويل المختلط، ومبادئ مجموعة العشرين الخاصة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمتعلقة بحشد التمويل من القطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٧، قام فريق عمل يضم مؤسسات التمويل الإنمائي ومصارف التنمية بتحديث المبادئ والتوجيهات المتعلقة بتقديم التمويل المختلط الميسر. ولا تُفهم جيدا في الوقت الحاضر علاقة المبادئ المختلفة بمبادئ التمويل المختلط الواردة ضمن خطة عمل أديس أبابا، أو بالمبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي الفعال، أو بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوصى تقرير عام ٢٠١٨ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن يؤدي منتدى التعاون الإنمائي أو منتدى المجلس

(٣٩) *Financing for Development: Progress and Prospects — Report of the Inter-Agency Task Force on Financing for Development 2017* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.I.5).

(٤٠) Development Initiatives, “The enabling environment for private sector development: donor spending and links to other catalytic uses of aid”، ورقة مناقشة (آذار/مارس ٢٠١٨). متاحة عبر الرابط التالي: http://devinit.org/wp-content/uploads/2018/03/the-enabling-environment-for-private-sector-development_discussion-paper.pdf.

الاقتصـــادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية دور منبر عالمي لمناقشـــة تنســـيق المبادئ المختلفة وإمكانية تنفيذها على نحو متبادل.

٥٠ - ويجب تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة لدى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة والفئات المستفيدة في جميع مراحل البرامج والمشاريع، ويجب إنشاء أو تعزيز آليات التظلم. ويمكن أن توفر المشاورات العامة الجيدة طوال دورة البرنامج/المشـــروع فهماً أكثر دقة للأثر الإنمائي الناشـــئ عن التمويل المختلط. ويمكن لتحليل التكاليف والعوائد ودراسات الجدوى المناسبة أن تمكن من بذل جهود مسبقة ترمي إلى معالجة أو تجنب النتائج السـلبية المحتملة[٤١]. وينبغي لهذه الدراسـات أن تقيم الاحتياجات المختلفة وأوجه التفاوت المتعددة والمتداخلة لدى النساء والفتيات والشعوب الأصلية والشباب فضلا عن كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمهاجرين وغيرهم من الفئات الفقيرة أو المهمشـــة أو الضـــعيفة، وكفالة مشـــاركتهم الكاملة. وينبغي أن تُنفذ عمليات تقييم مستندة إلى التوقعات وأن تُنشر نتائجها، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمارات الطويلة الأجل في الهياكل الأساسية حيث يصعب تحويل مسار النتائج. وينبغي أن تُوضع آليات محددة لاستباق التظلمات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة ومعالجتها على نحو فعال[٤٢].

نقاط العمل:

- تضـــطلع الدول بدور هام في تعزيز حجم ونوعية مشـــاركة القطاع الخاص في التعاون الإنمائي، يشـــمل كفالة أن يكون لهذه المشـــاركة أثر في مجال التنمية المســـتدامة، وأن تســـهم في تلبية احتياجات المجتمعات الفقيرة والضعيفة.

- ينبغي للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان النامية فيما يتعلق بوضع الأنظمة وسياسات مكرسة تعمل على مواءمة مشـــاركة القطاع الخاص مع أولويات البلدان وخطة التنمية المســـتدامة لعام ٢٠٣٠. وتحتاج أكثر البلدان تخلفا عن الركب إلى دعم قدراتها على وجه الاســـتعجال كخطوة مؤقتة لتعبئة التمويل المختلط واستخدامه استخداما فعالا.

- ينبغي للشـركاء في التنمية إشـراك الحكومات وإجراء مشـاورات عامة جيدة مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة في جميع مراحل البرامج والمشاريع.

- مع زيادة استخدام التمويل المختلط، ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ خطوات لكفالة ألا تشهد البلدان الضـعيفة تراجعا في حصـتها الإجمالية من التمويل الإنمائي الدولي وألا تعاني القطاعات الاجتماعية من نقص التمويل. وينبغي ألا يؤدي التركيز على تحفيز مشـــاريع القطاع الخاص إلى تحويل الموارد عن الجهود المبذولة لدعم تهيئة بيئة مواتية لمشـــاركة القطاع الخاص، ولا ســـيما في البلدان التي تعاني من ضعف القدرات.

---

(٤١) Polly Meeks, “Mixed messages: the rhetoric and the reality of using blended finance to ‘leave no-one behind’”، تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الشـــبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية. متاح عبر الرابط التالي: http://eurodad.org/files/pdf/1546844-mixed-messages-the-rhetoric-and-the-reality-of-using-blended-finance-to-leave-no-one-behind--1511464491.pdf.

(٤٢) *IBON International, IBON Primer on Public-Private Partnerships (PPPs)* (Quezon City, Philippines, 2017). متـــاح عـــبر الـــرابـــط الـــتـــالي: http://iboninternational.org/sites/ibon/files/resources/IBON%20Primer%20on%20PPPs.pdf.

- يجب على منتدى تابع للأمم المتحدة، مثل منتدى التعاون الإنمائي، توضيح العلاقة القائمة بين مختلف المبادئ المستجدة للتمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإمكانية تنفيذها على نحو متبادل.

سابعا – تحسين النتائج الإنمائية من خلال تعزيز رصد واستعراض التعاون الإنمائي

٥١ – أكد منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ على المسؤولية الجماعية للجهات صاحبة المصلحة كافة في مجال رصد واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي، مع التركيز على التعلُّم المتبادل من أجل تحسين النتائج الإنمائية وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وينظر هذا الفرع في كيفية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في هذه العمليات، ويعرض بعض الفجوات المعرفية والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات.

٥٢ – ومن أجل تحسين النتائج، يجب أن يستمر الرصد والاستعراض في التطور من أجل استيعاب التعاون الإنمائي المعقد والمتعدد المستويات الذي يتسم به عصر أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل التكيف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الضروري أن تمتد المساءلة والشفافية المتبادلتان إلى ما يتجاوز العلاقة بين حكومات البلدان النامية والشركاء في التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي، لتشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف ومصارف التنمية، والقطاع الخاص، والبرلمانات، ومؤسسات مراجعة الحسابات، والمجتمع المدني.

٥٣ – ويمكن أن تسترشد الجهود الإضافية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبخطة عمل أديس أبابا وأن تستند إلى سياسات واضحة المعالم للتعاون الإنمائي على الصعيد الوطني. وينبغي مواءمة السياسيات المتعلقة بالالتزامات المالية الخاصة بوسائل التنفيذ[٤٣] بشكل وثيق مع استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية الأوسع نطاقا، وعمليات الميزانية، والبيانات المستمدة من نظم معلومات التعاون الإنمائي التي تتسم بالشمول والالتزام بالمواعيد والموثوقية. ويلزم الحصول على بيانات مصنفة بالقدر الكافي من أجل تحديد الفئات السكانية الأشد تضررا من أوجه التفاوت والتمييز المتعددة والمتداخلة. فعلى سبيل المثال، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لتحديد غايات قابلة للقياس ومتصلة بالمسائل الجنسانية ولتتبع مخصصات الميزانية والنفقات مقابل كل تدخل في مجال التعاون الإنمائي.

٥٤ – ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق برصد واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات غير المالية. فالالتزامات غير المالية الخاصة بوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[٤٤]، على سبيل المثال، واسعة النطاق ولا يسهل قياسها في بعض الحالات. وبخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية، يتعلق الكثير من الأهداف بتهيئة بيئات مواتية. وهي تشير أيضا إلى وجود ترابط واضح بين بعض الغايات العالمية، مثل تيسير التكنولوجيا وبناء القدرات. ويلزم أيضا في هذا المجال توضيح دور القطاع الخاص ومشاركته في خطة

(٤٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الأهداف ١٧-٢ و ١٧-٣ و ١٧-٤ والغايات ١-أ و ٣-ج و ٨-أ و ١٠-ب و ١١-ج و ١٣-أ و ١٥-أ و ب.

(٤٤) المرجع نفسه، من ١٧-٦ إلى ١٧-٨ (التكنولوجيا)، و ١٧-٩ (بناء القدرات)، و ١٧-١٥ (اتساق السياسات والاتساق المؤسسي)، و ١٧-١٦ و ١٧-١٧ (الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين).

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو أفضل. وثمة تحد آخر يتمثل في ضمان المشاركة المجدية للمجتمع المدني في عمليات رصد واستعراض التعاون الإنمائي، بوصفهم دعاة لأنشطة تبادل المعارف ومشرفين عليها ومنفذين وميسرين لها.

٥٥ - وقد بدأت تتبلور التقييمات التي يجريها الشركاء الجنوبيون لممارساتهم الخاصة، وإن كان يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين الشفافية وتعزيز المساءلة. وينبغي للبلدان النامية أن تحدد معاييرها الخاصة لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تشارك فيه. وقد سبق لخطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨ أن أشارت إلى الطلب على أدلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأثره[٤٥]. وقد بات التوافق في الآراء الذي تحقق مؤخرا بشأن التقييم والتقدير، في إطار الممارسات العادية، أكثر وضوحا في المحافل المتعددة الأطراف ومن خلال المبادرات التي تقودها البلدان. ويعكف عدد من حكومات بلدان الجنوب على تصميم نظمها الخاصة لتقييم التعاون الإنمائي الذي تشارك فيه، متبعة في ذلك مسارات مختلفة[٤٦]. وتميل خبرات التقييم المكتسبة حتى الآن إلى التأكيد على العمليات، وتغطي الأنشطة والمخرجات وليس النتائج والنواتج[٤٧]. وعلى الرغم من ندرة الموارد اللازمة لدعم التقييم البعيد المدى، تعكف وكالات التعاون الإنمائي في بلدان الجنوب على إعداد نظم مفاهيمية ومجموعة أدوات منهجية خاصة بها لمراعاة خصوصية ممارساتها. وتمثل مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على ما يبدو، الدعامة الرئيسية للنُهج. وتدرج هذه المبادئ أيضا في الأدلة الخاصة بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك قدر ضئيل من التحرك، خارج البلدان الإيبيرية - الأمريكية، صوب إنشاء مجموعة مشتركة من معايير وإجراءات التقييم، يراها العديد من حكومات بلدان الجنوب أمرا غير مرغوب فيه[٤٨].

٥٦ - وينبغي تزويد البرلمانيين والحكومات المحلية بالقدرات والموارد اللازمة لكي تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بالرقابة على التعاون الإنمائي. وتتمتع الحكومات المحلية بوضع جيد يمكنها من تقييم نتائج التدخلات الإنمائية على الصعيد المحلي، بوسائل منها تيسير الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تدقيق فعالية تقديم الخدمات. ومن الأمثلة على ذلك زامبيا، حيث عُدل الدستور لتزويد برلمانها بمكتب لشؤون الميزانية وبصلاحية ممارسة الرقابة على اتفاقات التعاون الإنمائي الدولي قبل التصديق عليها[٤٩]. ومع ذلك، حسب العملية الاستقصائية التي أجراها المنتدى في عام ٢٠١٨، تظهر التقارير الحالية الواردة

---

(٤٥) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول، التوصيات ٣ و ٤ و ٥.

(٤٦) Paulo Esteves, "How governments of the South assess the results of South-South cooperation: case studies of South-led approaches", DCF Policy Brief, No. 20 (نيويورك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٨). وانظر أيضا: بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية (E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part I)).

(٤٧) بما في ذلك إنجاز الأنشطة المقررة المتعلقة بالميزانية في حيتها، حسب الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي.

(٤٨) مركز السياسات التابع لمجموعة البريكس، Paths for developing South-South cooperation monitoring and evaluation systems" (2017). متاح عبر الرابط التالي: http://bricspolicycenter.org/homolog/uploads/trabalhos/7248/doc/1260703138.pdf.

(٤٩) الأمم المتحدة، "The role of parliamentarians and public in strengthening accountability in development cooperation: key steps to move forward"، موجز رسمي للمناسبة الجانبية لمنتدى التعاون الإنمائي، نيروبي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. متاح عبر الرابط التالي: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2016doc/summary-of-side-event-at-gpedc-hlm2.pdf.

من البلدان أن نسبة تقارب نصف المجيبين (٢١ من بين ٣٩ بلدا لديه سياسات وطنية للتعاون الإنمائي) هي التي خولت لبرلماناتها أداء ذلك الدور الرقابي.

٥٧ - وينبغي إقامة روابط بين نظم وعمليات رصد واستعراض التعاون الإنمائي على جميع المستويات بطرق أكثر تجانسا واتساقا. ويمكن لآليات الرصد الإقليمية، مثل آلية الأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز نحو تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أن تضطلع بدور أقوى. ويمكنها أن تساعد في ربط الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل تيسير التعلم من الأقران وتوفير بيانات تكميلية عن رصد واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي.

٥٨ - وتوجه مبادئ التعاون الإنمائي الفعال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم دعم أفضل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد وضع الأمين العام مسألة فعالية التعاون الإنمائي في المنظومة في صميم مقترحاته بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لخطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على تعزيز المسؤولية الوطنية، ووضع استجابات مناسبة للسياقات القُطرية، وضمان تحقيق النتائج الإنمائية بفعالية على أرض الواقع.

نقاط العمل:

- من أجل تحسين النتائج، يجب أن يستمر الرصد والاستعراض في التطور لاستيعاب التعاون الإنمائي المعقد والمتعدد المستويات الذي يتسم به عصر أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تمتد المساءلة والشفافية المتبادلتان لتتجاوز العلاقة القائمة بين حكومات البلدان النامية والشركاء في التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي من أجل إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة والفئات المستفيدة. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق برصد واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الالتزامات غير المالية.

- من المهم أن يعمل الشركاء الجنوبيون على تصميم نظم تقودها البلدان لتقييم وتقدير نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مختلف المستويات؛ وتحسين جمع البيانات والمنهجيات والإحصاءات، مع مراعاة مبادئ وخصائص التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

- ينبغي تزويد البرلمانيين والحكومات المحلية بالقدرات والموارد اللازمة لكي تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بالرقابة على التعاون الإنمائي. ويلزم بيان دور القطاع الخاص ومشاركته في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو أفضل. ويبقى تحد آخر يتمثل في ضمان المشاركة المجدية للمجتمع المدني في عمليات رصد واستعراض التعاون الإنمائي، بوصفه جهة تدعو لأنشطة تبادل المعارف وتراقبها وتنفذها وتيسرها.

- ثمة حاجة إلى زيادة إمكانية الاطلاع على البيانات المهمة المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص، والتي لا تتاح دائما لأقل البلدان نموا. ويمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم الجهود الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييم نتائجها وفي تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والبرلمانيين والمجتمع المدني على أداء المهمة نفسها.

ثامنا – استنتاج

٥٩ – لا يزال التعاون الإنمائي في حالة تغير ويحتاج إلى الخضوع لتغيير جوهري لتحقيق إمكاناته الكاملة في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠. ويعد التعاون الإنمائي المنجز بطريقة صحيحة بوعود كبيرة تتمثل في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تكتسي أهمية بالغة وإن كان دورها محدودا في إطار الخطة العامة لوسائل التنفيذ. أما بالنسبة للبلدان ذات القدرات المحدودة، فإنها ستظل مصدرا متميزا وحيويا للتمويل الإنمائي. وبالنسبة لكثير من البلدان، يمكن أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورها بطرق مختلفة، بوصفها حافزا قويا لإشراك جهات فاعلة أخرى، مثل القطاع الخاص، في الجهود الإنمائية. ويمكن أن تساعد أيضا على أن يظل التعاون الإنمائي مركزا بقوة على استهداف الفئات الأشد تخلفا عن الركب أولا.

٦٠ – ويمكن أن يساعد التعاون الإنمائي الفعال على بدء التكامل العميق للسياسات والبرامج الذي تستلزمه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن أن ييسر الشراكات الشاملة لعدة قطاعات وأن يقدم الدعم في مجال القدرات لتحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة. ويؤدي بناء القدرات في مجالات من قبيل تعبئة الموارد المحلية والهياكل الأساسية ونظم البيانات الوطنية إلى وضع البلدان النامية في مركز القيادة. فهو يمكنها من تحسين تحديد وصياغة احتياجاتها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فضلا عن السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي، وبالتالي يمكن الشركاء في التنمية من تحديد أهداف ما يقدمونه من دعم وتكييف هذا الدعم بشكل أفضل.

٦١ – ويجب على الجهات الفاعلة الإنمائية أن تتعلم المزيد وبسرعة أكبر، عن كيفية العمل وتحقيق النتائج في منظومة تعاون إنمائي تزداد تعقيدا وتنوعا. ويعني هذا تقبُّل التنوع، على سبيل المثال من خلال بناء تعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي أوسع وأكثر تنظيما؛ وتوسيع مجال تحقيق تواؤم القطاع الخاص مع التنمية المستدامة؛ وتعزيز مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والبرلمانيون ورؤساء البلديات والسلطات المحلية. ويعني تيسير تبادل المعارف بصورة أكثر انتظاما. وقد يعني أيضا التعامل مع التنوع عن طريق الاتفاق على غايات ومبادئ مشتركة والتقيد بها، على سبيل المثال في مجال التمويل المختلط، من أجل بناء أوجه التآزر، وفي الوقت نفسه تجنب التجزؤ والازدواجية في الجهود. ويمثل منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٨ فرصة لتقييم التقدم المحرز في تكييف التعاون الإنمائي دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل والبحوث من أجل بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود